



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

صورية عقد الشركة
(دراسة مقارنة – بين القانون الإماراتي والقانون الكويتي)

للطالب

راشد ناصر مصبح الكلباني

المشرف

د. معتصم القضاء، قسم القانون الخاص

كلية القانون

المكان والزمان

11:00 صباحاً

الثلاثاء، 27 نوفمبر 2018

مبنى كلية القانون طلاب، قاعة المحكمة التعليمية (0012) بالطابق الأرضي

الملخص:

تختص هذه الدراسة بالصورية في عقد الشركة في ضوء تطورات العلاقات التعاقدية بين الأفراد، فتعرف الصورية بأنها وضع ظاهري يخفي حقيقة العلاقة القانونية بين المتعاقدين وهذا الوضع الظاهر غير حقيقي يستتر موقفاً خفياً حقيقياً يقوم على اتفاق مستتر قد يلغى أثر الاتفاق الظاهر أو يعدل بعض أحكامه، فمحور البحث سوف ينطلق من مفهوم الصورية وأساسيتها ليلبثها ثوبا جديداً، مبيناً أغراضها وآثارها خصوصاً المعاصرة منها حيث أصبحت الصورية وسيلة يستغلها الشركاء في إبرام العقود بينهم، لتحقيق أغراض تخالف القانون، كما تستغل من قبل الشركات لتحقيق مكاسب كبيرة على حساب المجتمع مسببة له أضرار اقتصادية واجتماعية كبيرة انعكست بالنتيجة على تنفيذ خطط التنمية فيها محطة للسياس الذي أحاطه المشرع لها بنصوص قانون الشركات الإماراتي.

وللصورية في عقد الشركة أشكال عديدة منها، صورية شرط نسبة رأس المال الوطني ويتحقق ذلك عند اتفاق الشركاء على تملك أحد المواطنين – الشركاء – النسبة المنصوص عليها في القانون الإماراتي كإجراء من إجراءات التسجيل وشرط لصحة تكوين الشركة وبالرغم من أنه في الظاهر عقد حقيقي إلا أن الباطن والمستتر خلاف ذلك، وقد يضار الغير المتعامل مع الشركة من ذلك لأنه يعلم حقيقة العقد الظاهر، والشركات التجارية لها شخصية قانونية مستقلة وقد يترتب الحكم أحياناً للقضاء ببطانها .

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو بيان حكم الصورية في عقود الشركات في كل من قانون الشركات الإماراتي والقانون الكويتي، وكيف أصبحت وسيلة تستغل لأغراض غير مشروعة من قبل المتعاقدين وأثر ذلك على حقوق الغير.

كلمات البحث الرئيسية: كلمة الصورية، عقد الشركة، قانون الشركات، المساهمة الوطنية، الدعوى الصورية، الخلف العام والخلف الخاص، مسؤولية الشريك، أثار عقد الشركة، الإلتزامات، مسؤولية الشريك.